

Distr.: General
29 February 2012
Arabic
Original: French



مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

هايتي

إضافة

ملاحظات بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

مقدمة

- ١- قدّم التقرير الوطني لهايتي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى مجلس حقوق الإنسان لينظر فيه في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وفي أعقاب هذا الاستعراض، جرى وضع ١٣٦ توصية يتعين على دولة هايتي الرد عليها في إضافة من شأنها أن تكمل التقرير الأولي.
- ٢- وعقدت حكومة هايتي، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مشاورات وطنية في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢.
- ٣- وشاركت في هذه المشاورات الهيئات الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني في كل من العاصمة ومدن المقاطعات، وممثلون عن البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية العاملة في هايتي. وأتاحت هذه المشاورات تلقي الاقتراحات والتعليقات من المشاركين.
- ٤- وفي أعقاب المشاورات الوطنية، قررت حكومة هايتي قبول ١٢٢ توصية، مع إبداء التحفظ على ٣ توصيات منها، ورفض ١٤ توصية مؤقتاً.
- ٥- وسترکز هذه الإضافة على التوصيات المقبولة والمنفذة بالفعل (أولاً)، وتلك المقبولة جزئياً (ثانياً)، وتلك التي رفضتها دولة هايتي (ثالثاً).

أولاً- التوصيات المقبولة والمنفذة بالفعل

- ٦- من بين التوصيات المقبولة، هناك توصيات سبق أن نفذتها حكومة هايتي. وهي تتعلق بإقامة العدل، والتعمير، والتعليم.
- ٧- وبغرض ضمان حسن سير عمل السلطة القضائية، جرى ملء المناصب الشاغرة في محكمة النقض. ونتيجة لذلك، سيستكمل عدد أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية، الذي يكفل استقلال القضاء، في وقت قريب. (٨٨-٩٩ و ٨٨-١٠٠)
- ٨- ومن أجل تحسين سير عمل النظام القضائي، عين رئيس الجمهورية، بموجب مرسوم، لجنة لتقديم اقتراحات متعلقة بإصلاح العدل في هايتي. وأمام هذه اللجنة مهلة سنتين لتقديم تقريرها إلى السلطة التنفيذية. (٨٨-٩٨ و ٨٨-١٠٣)
- ٩- وأعربت الدولة أيضاً عن عزمها مكافحة الإفلات من العقاب. ويشهد على ذلك الحكم الذي صدر عن المحكمة الجنائية لكاييه ويدين بعض رجال الشرطة المتهمين بقتل سجناء، خلال محاولة هروب عقب الزلزال الذي حدث في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

- ويعبر هذا العمل، بطابعه النموذجي، عن عزم الدولة الكامل السهر على احترام حقوق الإنسان. (١١٢-٨٨ و ١٠٩-٨٨)
- ١٠- وفيما يتعلق بملف رئيس هايتي السابق السيد جان - كلود دوفالبيه، أصدر قاضي التحقيق لائحة الاتهام، وتستطيع الأطراف أن تمارس سبل الطعن فيها، إذا رأت ضرورة لذلك. (١١١-٨٨)
- ١١- وتنوي الحكومة فرض التقييد بمهلة الـ ٤٨ ساعة المنصوص عليها في الدستور من أجل إحالة كل مدعى عليه أمام القاضي الطبيعي له.
- ١٢- ويجري حالياً حل مشكلة الحبس الاحتياطي المطول، وهو موضوع يثير أيضاً قلق دولة هايتي. فمنذ شهر شباط/فبراير ٢٠١٢، تجري لجنة تتألف من مفتشين قضائيين وعناصر من الإدارة الوطنية للسجون وغيرهم من الموظفين تحقيقات في المحاكم والمخافر وكل السجون الموجودة في الجمهورية، بغرض تحديد حالات الاحتجاز المطول. (٦٣-٨٨)
- ١٣- ومن هذا المنظور بالذات، وضعت كبيرة القضاة في المحكمة الابتدائية في بور أو برنس برنامجاً بعنوان "ما من يوم إضافي"، وذلك بالتعاون مع النيابة العامة. وأتاح هذا البرنامج إطلاق سراح ١١٦ شخصاً بين تموز/يوليو ٢٠١١ و كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وكان في عداد هؤلاء الأشخاص أناسٌ كانوا قد قضاوا فترة عقوبتهم وما زالوا في السجن، ومحتجزون ارتكبوا مخالفات بسيطة كانوا قد أمضوا في السجن فترة أطول من فترة العقوبة المقررة. (٦٤-٨٨)
- ١٤- وفضلاً عن ذلك، تلقى مفوضو الحكومة والقضاة تعليمات لزيارة المخافر ومراكز الاحتجاز بصورة منتظمة. (٦٥-٨٨)
- ١٥- وتدرك الحكومة تماماً المشكلة التي يتسبب بها الحبس الاحتياطي للقُصّر. إلا أنها لم تتمكن إلى الآن، بسبب النقص في الوسائل، من بناء ما يكفي من مراكز مخصصة لإعادة دمجهم. (٧٣-٨٨)
- ١٦- وتتعدى حماية القُصّر نطاق السجون. فاتخذت النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية في بور أو برنس تدابير من أجل منع القُصّر من التردد على النوادي الليلية والأماكن التي تُعتبر رديئة أخلاقياً. وألقي القبض على أشخاص كبار يرعون أو يشجعون هذه الأنواع من الأنشطة. وتود الحكومة مد هذه الإجراءات إلى كل أرجاء الإقليم الوطني. (٩٧-٨٨)
- ١٧- وحرصاً على تحسين ظروف الاحتجاز، بدأت حكومة هايتي في الواقع بناء سجون جديدة ترمي إلى احترام المعايير الدولية، التي تتراوح بين ٢,٥٠ م^٢ و ٤,٥٠ م^٢ للسجين الواحد في الزنانة. (٦٦-٨٨)

١٨- وبالإضافة إلى ذلك، يبقى فصل القُصّر عن الكبار في مراكز الاحتجاز مصدر قلق عميق للسلطات القضائية. وفي هذا الصدد، شرعت دولة هايتي في الفصل بين القُصّر الذكور عن الكبار من الجنس عينه في زنانات الاحتجاز.

١٩- وتسلم حكومة هايتي بالحاجة الملحة إلى معاملة القُصّر الإناث كالقُصّر الذكور. غير أن الموارد المحدودة للدولة لا تسمح لها بتحقيق هذا الفصل الذي ينطوي بالضرورة على بناء مراكز احتجاز جديدة وحديثة.

٢٠- وعلاوةً على ذلك، اتخذت الحكومة إجراءات من أجل تحسين جودة الغذاء في مجمل السجون. ويحصل السجناء حالياً في معظم مراكز الاحتجاز على وجبة طعام في اليوم الواحد. (٧١-٨٨)

٢١- وأطلقت الحكومة برنامجاً بعنوان "٦/١٦" في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١. ويرمي إلى إصلاح ١٦ حياً من أجل إعادة إسكان أشخاص يعيشون في ٦ مخيمات محددة في مختلف بلديات بور أو برنس. ويرمي هذا المشروع إلى رعاية النازحين من خلال تقديم حل دائم بشأن إعادة السكن في ظروف لائقة. وهكذا خصّصت إعانات لبعض المستفيدين، إما من أجل استئجار مسكن أو إصلاح مترهم الخاص الذي تضرر من الزلزال. وينفذ هذا البرنامج بالشراكة مع المجتمع الدولي. (١٣٠-٨٨)

٢٢- وودشن فخامة رئيس الجمهورية ميشيل جوزيف مارتيلي، يوم الاثنين ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، ٤٠٠ منزل لائق مساحة كل واحد منها ٣٥ متراً مربعاً ومبنية على ٩,٦ هكتارات في زورانجيه (المحافظة الغربية) في إطار البرنامج ١٠٠/٤٠٠ الرامي إلى إعادة إسكان الأسر التي وقعت ضحية الهزة الأرضية في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويكمن الهدف الأساسي لهذه المبادرة، التي تشكل المرحلة الأولى من برنامج دعم خطة التدخل في قطاع الإسكان بين دولة هايتي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، في المساهمة في تحسين نوعية حياة الأسر ذات الدخل المنخفض التي تضررت من الهزة الأرضية، وذلك من خلال تقديم مساكن تلبي الاحتياجات الأساسية المتمثلة في الإيواء والأمن، كما يكمن الهدف الأساسي أيضاً في المساعدة على وضع إطار لتطوير مستوطنات مخططة عمرانياً. ومن المقرر في مرحلة ثانية بناء ٦٠٠ وحدة سكنية في بلدية فور ليبرتيه (المحافظة الشمالية الشرقية) وبناء وحدات سكنية في المحافظة الجنوبية في مرحلة ثالثة.

٢٣- وفضلاً عن ذلك، دعمت الحكومة برنامجاً لتقديم قروض مصرفية للبناء، يُعرف باسم "كاي بام" (متري)، من خلال تخصيص مبلغ يصل إلى ٥٠٠ مليون غورد. ويُنفذ حالياً برنامج لبناء ٣٠٠٠ مسكن للمنكوبين، أُطلق في العام ٢٠١١. (١٣٢-٨٨)

٢٤- ويُشكل التعليم أحد المحاور ذات الأولوية بالنسبة إلى الحكومة. وفي هذا الصدد، سمح برنامج للتحاق الشامل بالتعليم المجاني والإلزامي لما مجموعه ٩٠٣٠٠٠ تلميذ بارتداد

- المدرسة هذا العام. وأنشئ صندوق وطني للتعليم من أجل جمع الموارد وتركيزها بغية تمويل التعليم. (من ٨٨-١٢٥ إلى ٨٨-١٢٧)
- ٢٥- وأصبح النقل المدرسي مجانياً ويسمح لحوالي ٤١ ٠٠٠ تلميذ بالذهاب إلى المدرسة. ولكن ما زال يتعين تلبية ١٥٠ ٠٠٠ طلب في الأجل القصير.
- ٢٦- أما البرنامج الوطني المعني بالمطاعم المدرسية، فيستمر سير العمل فيه، رغم بعض الصعوبات الناجمة عن الموارد المحدودة. وهذا ما يفسر استفادة ٣٠٠ ٠٠٠ تلميذ فقط من خدمات هذا البرنامج. (من ٨٨-١٢٦ إلى ٨٨-١٢٨)
- ٢٧- وأطلقت الحكومة أيضاً برنامجاً ضخماً لبناء المدارس والمعاهد الثانوية ومراكز التدريب المهني في مختلف أنحاء البلد. وبموازاة ذلك، استُهلّت مناقصات حكومية لبناء ٢٨ مدرسة أساسية في ٧ محافظات. ويجري حالياً إصلاح غيرها من المراكز والمدارس والمعاهد الثانوية المتضررة من الزلزال. (٨٨-١٢٨)

ثانياً- التوصيات المقبولة جزئياً

- ٢٨- تتناول هذه التوصيات إمكانية حصول السجناء على الرعاية الطبية والغذاء المتوازن، وحماية الأحداث المخالفين للقانون، ووضع الأطفال العاملين في الخدمة المنزلية.
- ٢٩- ففيما يتعلق بالتوصية ٨٨-٧١، تبذل حكومة هايتي جهوداً من أجل تأمين الرعاية اللازمة للسجناء المرضى رغم الوضع الاقتصادي السائد في الوقت الراهن.
- ٣٠- وفيما يتصل بوضع الأطفال العاملين في الخدمة المنزلية، تعترف الدولة بمكافحة هذه الظاهرة، مع التذكير بأن الأسرة الموسعة تسود المجتمع الهايتي. ولذا، من غير المعقول أن يُعتبر تلقائياً وضع طفل يعيش تحت السقف ذاته مع أي فرد من أفراد أسرته، غير والديه البيولوجيين، شكلاً من أشكال الاسترقاق الحديثة. (٨٨-٩٣)
- ٣١- وفيما يتعلق بالتوصية ٨٨-١١٠، تقبل حكومة هايتي اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تمكين النظام القضائي من مكافحة الإفلات من العقاب مكافحة فعالة، غير أنها ترفض إنشاء "لجنة دولية لمكافحة الإفلات من العقاب".

ثالثاً- التوصيات التي رفضتها دولة هايتي مؤقتاً

- ٣٢- في ضوء ما يترتب عن بعض التوصيات المُصاغة من آثار على الدولة وقدرة الحكومة على تنفيذها، قررت حكومة جمهورية هايتي رفض ١٤ توصية من هذه التوصيات. وهي تتمحور حول ٤ مواضيع:

٣٣- ويتناول الموضوع الأول الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤ والاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١. وستنظر جمهورية هايتي في وقت لاحق في فرصة الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين. ويعود هذا القرار إلى الحرص على تعزيز الهياكل الأمنية في البلد وضمان السيطرة الفعالة على مختلف المراكز الحدودية وعلى بحرنا الإقليمي. (من ٨٨-١٨ إلى ٨٨-١٩)

٣٤- ويتعلق الموضوع الثاني باعتماد قانون بشأن الأطفال وتنفيذه. وبالنسبة إلى حكومة هايتي، لا يمكن تناول إشكالية الطفولة خارج نطاق الإطار الأسري. وتفضل دولة هايتي إعطاء الأولوية لقانون للأسرة يُعد حالياً. (٨٨-٢١)

٣٥- ويتعلق الموضوع الثالث بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمثل لمبادئ باريس وباعتماد هذه المؤسسة لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية. وترفض الحكومة مؤقتاً هذه التوصية لأنها تدرس فرصة توسيع نطاق صلاحيات مكتب حماية المواطن (أمين المظالم) أو إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. (من ٨٨-٢٢ إلى ٨٨-٢٨)

٣٦- ويتناول الموضوع الأخير توجيه حكومة هايتي دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. فلا ترى جمهورية هايتي أن من الضروري توجيه دعوة دائمة بما أنها لم ترفض قط التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. (من ٨٨-٥٣ إلى ٨٨-٥٦)

رابعاً - الخاتمة

٣٧- تعتقد جمهورية هايتي اعتقاداً راسخاً بأن الجهود الوطنية المدعومة بفعالية من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ستمكنها من الوفاء بالالتزامات التي قدمتها في إطار هذه الآلية المبتكرة المتمثلة في الاستعراض الدوري الشامل.

٣٨- وتعزم حكومة هايتي إضفاء الطابع الرسمي على اللجنة المشتركة بين الوزارات التي عهد إليها بإعداد الاستعراض الأول لهايتي في مجلس حقوق الإنسان كي تجعلها لجنة دائمة لا تضطلع بمهام صياغة تقارير هايتي المتصلة بالاستعراض الدوري الشامل فحسب بل أيضاً صياغة التقارير الواجبة لهيئات المعاهدات الموقعة في إطار الأمم المتحدة.